CD/PV.1033
15 August 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الثلاثاء، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد عثمان كامارا (السنغال)

(A) GE.06-63625 020207 020207

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٣٣ لمؤتمر نزع السلاح.

وفقاً للجدول الزمني للأنشطة المقترَحة لفترة رئاسة السنغال، سيعقد المؤتمر اليوم مناقشة عامة يمكن أن تعالِج الوفود في أثنائها أي مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وكان علينا مرة أخرى أن نغيِّر مكان انعقاد جلستنا العامة نظراً لأن مشاكل مكبِّرات الصوت في قاعة المجلس لم تُحَل بعد، كما أعلمتنا خدمات المؤتمرات. ويؤسفني أن أبلغكم بأن جميع جلسات مؤتمر نزع السلاح ستُعقَد في هذه القاعة، حتى إشعار آخر.

وتشمل قائمة المتحدثين في جلسة اليوم السفيرة كليمينسيا فوريرو أوكروس، سفيرة كولومبيا والسفيرة سارالا فرناندو، سفيرة سري لانكا.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة فوريرو أوكروس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على كفاءة أسلوبكم في قيادة أعمالنا.

الآن وقد اقتربنا من نهاية دورة جديدة للمؤتمر، تنتاب وفدي مشاعر متضاربة. فمن ناحية، هناك شعور بالإحباط لانتهاء العام الثامن على التوالي دون تحقيق برنامج العمل الذي يسمح لنا ببدء المفاوضات الموضوعية. لكننا نشعر بقدر من التفاؤل في الوقت ذاته لاعتقادنا أن هذه المناقشات المواضيعية قد أيقظت وعي أعضاء مؤتمر نزع السلاح بأن التحلّي بالإرادة السياسية وحده هو الذي سيسمح بإنهاء حالة الشلل غير المقبولة هذه.

وأود اليوم أن أتناول بإيجاز القضية المعروضة علينا بالجدول الزمني للمناقشات وأن أطرح في الوقت ذاته مقترَحاً عملياً بشأن قضية برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧.

فأولاً، فيما يتعلق بمسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح والشفافية في مجال التسلح، ينظر بلدي بقلق إلى الاتجاه الدولي الحالي نحو زيادة الإنفاق العسكري وحيازة مخزونات ضخمة من الأسلحة كثيراً ما تتجاوز بشكل كبير متطلبات الأمن القومي المشروعة. ويخلق هذا الموقف أو يعيد إحياء سباق التسلح الذي يهدِّد بحدوث توترات وبانعدام الثقة ويستنزف بلا مبرر في نهاية الأمر، موارد هائلة ينبغي استخدامها في تحقيق التنمية لشعوبنا. وفي ضوء اعتبارات كالتي ذكرتها توّاً، ترى كولومبيا أنه ينبغي تشجيع جميع المبادرات الرامية إلى استحداث وتطبيق تدابير لمراقبة التجارة في الأسلحة، ولا سيما التجارة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتحديداً تلك الأسلحة التي يستطيع الشخص حملها، بما أن هذه الأسلحة، كما هو معروف، هي المسؤولة عن الجانب الأكبر من حوادث القتل والإصابة في جميع أرجاء العالم.

وهناك حاجة، بطبيعة الحال، لتحقيق التنفيذ الفعال لصكوك مثل برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الاتِّجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، ولكن للتحوُّل من المراقبة المحضة فحسب إلى نزع السلاح الحقيقي، هناك حاجة ملحّة إلى التوصل إلى اتفاقات دولية ملزِمة وعلى سبيل المثال معاهدة بشأن التجارة في الأسلحة أو صك بشأن تطبيق وقف اختياري لإنتاج أسلحة مثل الأسلحة الشخصية.

ومـــن الواضـــح أن هناك فائضاً في أنواع الأسلحة هذه وأنه لا يوجد مبرِّر لاستمرار إنتاجها في الوقت الحاضـــر، بمـــا أن زيادة كمياتها ستتسبب في انخفاض أسعارها، وستتزايد سهولة حصول الجميع عليها وسيتزايد انتشارها. ولا فائدة من الاستمرار في التشديد على أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبحت أسلحة للدمار الشامل، وبخاصة في العالم النامي، لكن ذلك ليس دقيقاً تماماً، لأن هذه الأسلحة مسؤولة، حتى في البلدان المتقدمة، عن أكبر عدد من القتلى ضحايا العنف.

ويرى وفدي أن معالجة مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح والشفافية في مجال التسلح على أنها مسألة ثانويـــة أو قليلة الأهمية يجب أن تتوقف، وبخاصة في مؤتمر نزع السلاح، ويدعو إلى منح هذه المسألة الحساسة ما تســـتحقه مـــن مســـاحة ووقت في أعمالنا المقبلة، مع تسليمه بوضعها كأحد البنود المدرجة في جدول الأعمال التقليدي لمؤتمر نزع السلاح.

وثانياً، اسمحوا لي، اتساقاً مع ما أكده وفدي عدة مرات كمشارِك في تقديم مقترح السفراء الخمسة وعن طريق مبادرتنا التكميلية المتعلقة بـ "اتفاق الشرف"، أن أقترح ما يعتقد وفدنا أنه يشكِّل برنامج عمل لعام ٢٠٠٧. فأولاً، ينبغي أن يُنشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة للتفاوض بشأن إبرام معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية، مع منحها ولاية واسعة وكافية لإدراج جميع القضايا ذات الصلة في المواضيع التي يجري التفاوض بشأنها، بما في ذلك الإنتاج الحالي، وآليات التحقق، والتعميم على نطاق العالم، وغير ذلك. وثانياً، في ضوء تجربة المناقشات المواضيعية المركّـــزة التي أجريناها هذا العام، ينبغي في الوقت ذاته وضع جدول زمني لإجراء مداولات متدرِّجة بشأن البنود الأخـــرى الـــواردة في مقـــترح السفراء الخمسة بغية تحقيق فهم أوسع وأدق لكل بند منها وضمان توفير الدعم السياســـي لها في عواصمنا من أجل تطورها بشكل إيجابي وتدريجي نحو المفاوضات الموضوعية. ويمكن أن تستمر آليات مثل الرؤساء الستة أو أصدقاء الرئيس، لتقديم الدعم إلى الرؤساء في عام ٢٠٠٧. ونرى أننا بهذه الطريقة ســـنتمكن مـــن الجمـــع بين بدء المفاوضات بشأن إحدى القضايا دون إهمال القضايا الأخرى، والتقدم تدريجياً والمساعدة في بناء أوجه التآزر.

وكما ذكرت في بداية بياني، لا يمكن اعتبار عام ٢٠٠٦ عاماً بدون تغيير، رغم عدم اختلافه عن الأعوام الثمانية الماضية للمؤتمر. ونحن على ثقة من أن تقريرنا إلى الجمعية العامة سيعكس هذا الأمر. وفي الوقت ذاته، يبدو بوضـــوح متزايد أن عام ٢٠٠٧ هو عام يستطيع فيه مؤتمر نزع السلاح تعويض الوقت الضائع واستعادة مكانته وأهميته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفيرة كليمينسيا فوريرو أوكروس على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة سارالا فرناندو، سفيرة سري لانكا.

السيدة فرناندو (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، بمناسبة حديث وفدي للمرة الأولى تحت رئاستكم، أن أقدم إليكم أصدق تهانينا وأن أشيد بالجدّية التي تميز بها الإعداد لرئاستكم، بإجراء مشاورات واسعة النطاق، وأن أشيد كذلك بمبادرتكم المتعلقة بتنظيم الحلقة الدراسية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن ضمانات الأمن السلبية، وهو موضوع هام يشغل اهتمامنا باستمرار. وقد كنتم محقّون حينما ذكّرتمونا في بيانكم الافتتاحي بأن قضية ضمانات الأمن السلبية مدرَجة منذ البداية في جدول أعمال لجنة

نزع السلاح، منذ إنشائها في عام ١٩٧٩ وبعد ذلك فيما يسمى حالياً بمؤتمر نزع السلاح، نظراً لأهميتها المستمرة كتدبير من تدابير بناء الثقة. ونقدِّر كذلك المجموعة الرائعة للوثائق المتعلقة بضمانات الأمن السلبية، التي قامت الأمانة بتجميعها وتوزيعها في المؤتمر. وأؤكد لك يا سيادة الرئيس دعم وفدي الكامل ودعمي الشخصي كصديق للرئيس، إسهاماً في نجاح مشروعكم.

إن فترة رئاستكم تأتي أيضاً في وقت زاد فيه الاعتراف على مستوى عالٍ بأهمية ودور مؤتمر نزع السلاح. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة، في بيانه أمام المؤتمر في حزيران/يونيه، إلى قدرة المؤتمر الجماعية على تنبيه العالم إلى مخاطر انتشار الأسلحة النووية. وأشار السيد عنان أيضاً إلى القدر التاريخي للمؤتمر وإلى تحدّي تصدّيه للجانب الأمني لرسالة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وأكدت مجموعة الثمانية، في بيانها الصادر في سان بطرسبرغ في ١٦ تموز/يوليه من جديد التزاماها بـ "تجديد نشاط المحافل المختصة المتعددة الأطراف، بدءاً بمؤتمر نزع السلاح".

وأوضح الأمين العام في بيانه أن المؤتمر شهد زخماً جديداً هذا العام نتيجة التغييرات التي أدخلناها على أساليب عملنا. وهذا يرجع بالتأكيد إلى مبادرة الرؤساء الستة التي أود أن أضيف أن ما عزَّزها هو مثابرة كل رئيس في إعداد وإنجاز مسؤوليته الفردية ببراعة في هذا المشروع الجماعي. وقد اعترفت الوفود جميعها هذا العام بإنجاز الرؤساء الستة وأشادت به، ويرى وفدي أن تقرير المؤتمر لهذا العام ينبغي أن يعكس هذا الأمر بشكل مفيد.

وفي الوقت ذاته، يجب أن يتصدى المؤتمر أيضاً لمسألة تحديد ما إذا كان باستطاعتنا الاستناد إلى مبادرة الرؤساء الستة في أعمال المؤتمر في عام ٢٠٠٧ وكيفية القيام بذلك. وقُدِّمت توصيات تدعو إلى التغيير الجوهري. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير لجنة بليكس في حزيران/يونيه إلى أن قاعدة توافق الآراء هي من بقايا عهد الحرب الباردة وينبغي إلغاؤها، واقترح الاستعاضة عنها بالتصويت بالأغلبية المشروطة بنسبة الثلثين فيما يتعلق بإقرار برنامج عمل المؤتمر. وحثت وفود أخرى في أثناء العام على تحقيق الإصلاح "بخطوات تدريجية صغيرة"، كدعوة سفير شيلي، وهو من أصدقاء الرئيس، وآخرين، على سبيل المثال. وقدم أصدقاء الرئيس أيضاً بعض التوصيات الأخرى المتعلقة بالتغييرات التي يمكن أن تفيد فيما يتعلق بأساليب عمل المؤتمر.

وكل هذا ينبغي أن يثير التأمل والتفكير في كيفية اعتمادنا جميعاً على الخطوات الجديدة التي أنجزها الرؤساء الستة هذا العام للدخول في فترة نعتقد جميعاً أنها ينبغي أن تكون فترة إنجاز جديدة لمؤتمر نزع السلاح. وبفضل مبادرة الرؤساء الستة هذا العام، وسعياً إلى وضع ترتيب متفق عليه مسبقاً ويعتمد سريعاً للسنة بكاملها، استناداً إلى أساس قوي لجدول أعمالنا التقليدي، وضعنا في حقيقة الأمر جدولاً زمنياً للأنشطة يمكن أن تستند إليه أعمال المؤتمر إلى حد بعيد في السنوات المقبلة. ويتمثل التحدي في إدخال التعديلات على الجدول الزمني كلما احتجنا إلى مزيد من الوقت، ومراعاة المقترحات والأفكار المطروحة للمناقشات، بالإضافة إلى عمل الخبراء، بما في ذلك بدء المفاوضات بشأن صك ذكّرنا السيد عنان بأنه "صك مبتكر" لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن يتسنى تحقيق ذلك، بالتأكيد، إلا إذا استطعنا معالجة الشواغل الأمنية ذات الأولوية لجميع الدول الأعضاء على قدم المساواة واستطعنا الحفاظ على المناخ البنّاء الذي ساد في مؤتمر هذا العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفيرة سارالا فرناندو على بيانها وعلى عبارات التهنئة التي وجّهتها. وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين. هل يرغب أي وفد في الحديث. لا يبدو ذلك.

(واصل بالإنكليزية)

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم.

وأود أن أذكِّر بأنه بعد رفع هذه الجلسة العامة، سأدعو إلى عقد مشاورات مفتوحة العضوية بشأن شكل تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكالمعتاد، ستكون هذه المشاورات مفتوحة للدول الأعضاء في المؤتمر والدول الحاضرة بصفة مراقب فقط.

وستُعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في الساعة ١٠/٠٠ بقاعة الاجتماعات هذه. ووفقاً للجدول الزمني للأنشطة، ستخصَّص الجلسة لمناقشة عامة ولاختتام رئاسة السنغال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

- - - - -